Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

مقترح إنشاء صناديق الوقف العلمي في الجامعات الجزائرية
تجربة صندوق وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن

أ. قداوي عبد القادر، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف
أ. ناصف محمد، جامعة الجزائر-3-

الملخص: نهدف من خلال هذا المقال وفي سبيل بحث الدولة عن موارد نقدية في الجزائر لتدعيم موازنتها العامة نظرا للظروف العصيبة التي تمر بها، أن نقدّم مقترحا مفاده أن تنشأ صناديق وقفية في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر تجمع فيها موارد نقدية يتبرع بها الأساتذة والطلبة وعائلاتهم والمؤسسات الاقتصادية وحتى إعانات الدولة، لتجمع وتستثمر ثم نفق من عوائد أرباحها على مجالات البحث العلمي ونشاطاته المرتبطة به، وذلك على ضوء تجربة صندوق وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن التي نجحت في ذلك وأصبحت تمول جزء هاما من نشاطاتها العلمية من تلك العوائد.
الكلمات المفتاحية: الوقف، صندوق الوقف العلمي، التبرع للجامعة، دعم البحث العلمي،استثمار موارد الجامعات.

Summary: In this article, we aim to raise funds for Algeria in order to strengthen its public budget in view of the difficult circumstances it is going through. We propose to establish endowment funds in higher education institutions in Algeria where monetary resources are donated by teachers, students, their families, economic institutions and even The state subsidy, to collect and invest a tunnel from the profits of its profits in the fields of scientific research and related activities, in the light of the experience of the suspension fund of King Fahd University of Petroleum and Minerals, which succeeded in that and funded an important part of its scientific activities of those revenues.
Keywords: Waqf, Endowment Fund, University Donation, Scientific Research Support, Investment of University Resources.

مقدمة:

على ضوء الواقع المالي المنقبض والمتقشف الذي تعيشه الجزائر اليوم شأنها في ذلك شأن غالبية دول العالم العربية وغير العربية بسبب تدني عوائد منتجها البترولي الغالب والمسيطر، فقد أصبحت الدولة تسعى جاهدة للبحث عن مصادر لتمويل نفقاتها العامة المتزايدة باستمرار بسبب تزايد السكان من جهة وتدني قيمة العملة الوطنية من جهة أخرى، فإن هذا البحث يعتبر مقترحا جادا يقدم فيه الباحثان آلية ليست بجديدة على المجتمع الجزائري معرفة وتداولا واستخداما، لكن الجديد فيها هو اقتراح تقنينها والعمل بها في مؤسسات الدولة وإعتمدها كآلية داعمة للتمويل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر انطلاقا من مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

إن الكثير من المرافق العامة تكلّف من نفقات الدولة الكثير، حيث يمكن للأوقاف النقدية أن تنهض بأعبائها وتكون سندا ودعما للدولة جنبا إلى جنب في تمويل بعض القطاعات، تخفيفا على نفات الدولة وجلبا للموارد واستغلالا لمورد غير مستغل في الجزائر، بسبب عدم مواكبة ما يستجد في العالم العربي وما وصل إليه القطاع الخيري عند كثير من الدّول.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

عُرف عن الشعب الجزائري إلتفافه حول بلده في أيام الثورة قبل الاستقلال، وكذا بعد الاستقلال خصوصا مع فراغ خزينة الدولة حينئذ، فهبت حرائر الجزائر للتبرع بحليهن ونفائس ذهبهن فضلا عن رجالها الذين قدموا أموالهم وعقولهم وأبدانهم لبناء الجزائر من جديد. وإننا في وقتنا هذا لفي أمس الحاجة لإعادة إحياء هذا العمل الخيري التبرعي، القائم على وقف نقود في صناديق تدار بطرق عصرية وتسيّر بآليات حديثة أثبتت نجاحا وتقدما ونتائج جد مرضية، وتجربة الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت خير مثال في هذا الشأن.

وعلى هذا فيمكن إنشاء حسابات وصناديق لجمع تبرعات الأفراد من أساتذة وإداريين وطلبة وعائلات ومؤسسات ورجال أعمال وحتى ما تقدمة الدولة كإعانات أو قروض، كل هذه لتضم إلى بعضها وتستثمر وفق ضوابط ثم ينفق من أرباحها فقط على البحث العلمي ومجالاته، كما في تجارب ناجحة نوردها في بحثنا هذا.

وما دفعنا لتقديم هذا المقترح التمويلي الوقفي في الجامعات الجزائرية، أمران:

- تزايد الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والأزمة التي تمر بها.
- ووجود إمكانية إنشاء صناديق وقفية تدار بكفاءات الأساتذة والمتخصصين الإقتصاديين حفاظا واستثمارا وتوزيعا للعوائد والغلات وفق مصارفها العلمية.

وسنقدّم هذا البحث وفق المحاور التالية:

- المحور الأول: الوقف العلمي ومجالاته التعليمية
- المحور الثاني: صناديق الوقف العلمي إنشاؤها واستثمارها ونماذج عنها
- المحور الثالث: صندوق وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن وسبل الإفادة منه

المحور الأول: الوقف العلمي ومجالاته التعليمية

أولا– المقصود بالوقف العلمي النقدي:

- الوقف لغة يعني: الحبس والمنع، والجمع أوقاف.

وتأتي كلمة "الحبس" أيضا للدلالة على الوقف كما هو شائع في الفقه المالكي، وكما كان في الجزائر وبلدان المغرب العربي ولا يزال.

- واصطلاحا: يعني تحبيس أصل ما والتصدق بمنفعته، أو "حبس الأصل وتسبيل المنفعة".

وتعني لفظة تسبيل الثمرة: بأن تجعل لها سبيلا أي طريقا لمصرفها، ببيان سبيل الإنفاق وأوجه الصرف. كما أن لفظة التسبيل تعني أن يكون في سبيل الله بأن تصرف الثمرة أو الغلة أو العائد في سبيل الله على وجه التصدق والتبرع.[1] ليخرجها الواقف من ملكه إلى ملك الله تعالى أمانة لتتولاها الجهة الوقفية وتسيّرَها. **والوقف** بمعناه العام ومفهومه الواقعي هو وضع أموال وأصول منتجة بمعزل عن التصرف الشخصي بأعيانها، وتوجيه وتخصيص خيراتها وعوائدها ومنافعها لأهداف خيرية محددة، فإما دينية أو تعليمية أو

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

صحية أو إجتماعية أو اقتصادية... وغيرها.[2]

وعلى هذا فتخصيص أي موارد لغرضَ أن ينتفع بها في أي مجال على سبيل تحبيسها ومنع التصرف في أعيانها بنيّة التصدق بثمرتها وغلاتها يعتبر وقفا، وهذا ما يجعل الأوقاف متنوعة بتنوع الأموال والممتلكات كالعقارية والمنقولة والنقدية. كما تتنوع مصارف الأوقاف والجهات المستفيدة منها بتنوع الغرض والجهة المستفيدة منها.

ولقد أوقف المسلمون قديما أوقاف ضخمة لخدمة أفراد المجتمع وكل ذي كبد رطبة، مراعين في ذلك الوقف على:

- الضروريات: كالمساجد ودور التعليم والمستشفيات وتعبيد الطرق وتجهيز الجيش ونحو ذلك، وقد لخصها الفقهاء وسمّوها الكليات الخمس والتي تتمثل في: حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل.
- الحاجيات: التي تسهل وتوسع على أفراد المجتمع كشق الطرقات وتوفير المياه والإنفاق على المحتاجين والأرامل والأيتام.
- التحسينات: وهو الإنفاق والوقف على كل عادة استحسنتها الفطرة والأخلاق كالوقف على الطيور المهاجرة والكلاب الضالة والقطط التي لا تجد مأوى.

واعتمادا على ما سبق يمكن تعريف الأوقاف العلمية أو التعليمية بأنَّها :"الأصول الثابتة أو المنقولة التي تحبس على منفعة العلم والتعليم وتصرف إلى الجهات الموقوف عليها في حقل التعليم والأنشطة المرتبطة به"، ويشمل هذا التعريف طائفة كبيرة ومتجددة من الأشياء الموقوفة لمصلحة العلم والتعليم منها ما يتعلق بالمعلم، ومنها ما يتعلق بطلاب العلم، ومنها ما يُعد من مستلزمات التعليم ووسائله، ويندرج تحت هذا أيضاً الأوقاف الخاصة ببناء المساجد لكونها دوراً للعبادة والعلم معاً وإقامة المدارس والجامعات ومعاهد العلم وكراسي البحوث العلمية والحلقات العلمية ومساكن الطلاب والنفقات الدراسية، والتجهيزات التعليمية من المعامل والمكتبات والأجهزة التقنية، وتُعد مستلزمات التعليم واحتياجاته متغيرة حسب تغير الأزمان والأحوال، وفي القديم كانت تمنح معايش للطلاب، وفي هذا العصر صارت كثير من المدارس والمعاهد والجامعات تتقاضى رسوماً دراسية كأقساط مالية من الطلبة، كما كانت حاجة طلاب العلم للأقلام والأحبار كثيرة ومكلفة في العصور القديمة، وباتت اليوم وسائل التعليم من حواسيب ومختبرات وكتب ومجلات علمية هي الحاجات الضرورية والمكلفة للطلاب.[3]

ثانيا– المجالات التعليمية التي كان يوقف عليها قديماً[4]:

يعدُّ الوقف من أهم المؤسسات التي كان لها الدور الفعال في تنمية التعليم سواء داخل المساجد أو في المدارس أو في المكتبات أو غيرها من المؤسسات الخيرية الأخرى. حيث رعت الأموال الوقفية عملية التعليم من مرحلة الطفولة حتى المراحل الدراسية العليا المتخصصة، فأدى ذلك إلى نقل المسلمين من حياة بسيطة إلى حياة امتازت بالرخاء، بينما بقيت كثير من المجتمعات في ركود لفترة طويلة، ولا يختلف

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

اثنان على أن الحضارة الحديثة اعتمدت اعتماداً كلياً على ما وصلت إليه الحضارة الإسلامية من تقدم، فالكثير من الآراء والقوانين وغيرها من المعارف الأخرى اعتبرت أساساً لكثير من النظريات والقوانين والاختراعات الحديثة في جوانب عديدة، كل ذلك تحقق من الأموال الوقفية على التعليم، فلم يكن هناك وزارة للتعليم أو تخصيصات في ميزانية الدولة، وإنما كانت الدولة تعتمد مبدأ الزكاة ومبدأ الصدقات بصورة عامة وتشجع المسلمين على أعمال البر استناداً إلى تعاليم الدين الإسلامي، وتقوم الدولة بالإشراف على الأوقاف ومراقبة تنفيذ الوقفيات وتعيين من يقوم بإدارتها تنفيذاً لشروط الواقفين، وأدت هذه الأوقاف على التعليم إلى مد المجتمع بما يحتاجه من مؤهلين ساهموا في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمعاتهم.

لقد شملت الأموال الموقوفة على التعليم كثيراً من الجوانب المختلفة التي تخدم عملية التعليم والتعلّم، ومن أهم هذه الجوانب إنشاء المدارس وتجهيزها وتوفير العاملين فيها من معلمين وغيرهم، وتشجيع طلاب العلم على الانخراط في عملية التعليم من خلال التسهيلات التي وفرت لهم، بالإضافة إلى إنشاء المكتبات وتجهيزها وغير ذلك من الجوانب الأخرى. وفيما يلي توضيح مختصر لكل من هذه الجوانب:

1 – الوقف على المدارس:

لم تقتصر المخصصات الوقفية على بناء المساجد بل شملت كثير من الأوقاف الكتاتيب والمدارس تعلم القراءة والكتابة واللغة العربية والعلوم الرياضية، وقد بلغت الكتاتيب التي تم تمويلها بأموال الوقف عدداً كبيراً، فمثلاً ذكر أن الكُتَّاب الواحد كان يتسع للمئات أو الألوف من الطلبة.

ومن الأمثلة على هذه المدارس المدرسة الصالحية بمصر والتي أنشأها الملك الصالح نجم الدين أيوب سنة 641هـ وأوقفت عليها أوقاف ضخمة، المدرسة الظاهرية التي أنشأها الظاهر بيبرس في القاهرة سنة 626هـ وأوقف عليها المال وأغدق عليها، المدرسة المنصورية في مصر أنشأها المنصور بن قلاوون سنة 683هـ وتخصصت في تدريس الطب بالدرجة الأولى، المدرسة الغياثية أو مدرسة الملك المنصور بمكة المكرمة بناها المنصور غياث الدين وأنشئت سنة 813هـ وأوقف عليها أموالاً جليلة. ومن المدارس التي قامت على الوقف المدارس الطبية التي ألحقت بالمستشفيات والتي كانت منتشرة في مصر حيث يتعلم الطلاب الطب والحالات السريرية تحت إشراف أساتذتهم.

وكان للوقف اهتمام دائم بالمؤسسات التعليمية، ولم يقتصر على دعمها وتسييرها فقط، بل تطور أسلوب دعمه للعملية التعليمية ليواكب التغيير في الحاجات التعليمية، لذا يعد الوقف من أهم المؤسسات التي أدت دورا رائدا في تنمية التعليم وفي دعم مسيرة التقدم العلمي عبر تاريخ المجتمعات الإسلامية ولقد شملت الأموال الموقوفة على التعليم كثيرا من الجوانب ذات العلاقة كالمكتبات والمدارس والمعلمين والمتعلمين والمطابع ونحو ذلك.[5]

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

2 – الوقف على المكتبات:

ساهم المتبرعون في نشر المعرفة وتطورها وفي تأليف الكتب وصناعة الورق من خلال إيقافهم العديد من الأوقاف على المكتبات التي عرفت بعدة أسماء مثل خزانة الكتب، وبيت الكتب، ودار الكتب، ودار العلم، وبيت الحكمة، ودار القرآن، ودار الحديث. ويسرت هذه المكتبات العلم للراغبين فيه دون نفقات وعلى مختلف مستوياته، حيث ساهمت الأوقاف في تعضيد أسس التعليم عن طريق إيقاف هذه المكتبات والكتب مما جعل هناك استمرارية في انتشار التعليم، كما أن المدارس والجامعات استلزمت أن يكون فيها دور كتب خاصة بها مما جعل المحسنين يوقفون عليها الأموال اللازمة لها، وقد احتوت هذه الدور أو الخزائن على مختلف العلوم التي صنفت حسب مواضيعها فسهلت على الطلبة والباحثين.

ولأهمية الكتاب في عملية التعليم والتعلم اهتم الواقفون على المدارس بتوفير أكبر قدر من الكتب المشتملة على المعارف المختلفة، حيث خصص لها جزء كبير من ريع الأوقاف، ثم أخذت هذه الكتب تزداد من خلال إيقاف العديد من المحسنين سواء من مؤلفاتهم الخاصة أو من شرائهم للكتب وإيقافها أو تزويد القائمين على هذه المدارس بمبالغ لشراء ما يلزم من كتب، ومن أقدم المدارس التي احتوت على مكتبة المدرسة البيهقية في نيسابور والتي يعود تاريخها إلى القرن الرابع الهجري تقريباً، ومن المدارس التي احتوت مكتبات نذكر المدرسة الفخرية في بغداد، والمدرسة النورية في حلب، والمدرسة العادلية في دمشق، والمدرسة الفاضلية بالقاهرة، ومدرسة ابن الجوزي في بغداد، والمدرسة العمرية في دمشق، والمدرسة المستنصرية في بغداد، والمدرسة المؤيدية في تعز، والمدرسة الظاهرية بالقاهرة، والمدرسة الشهابية بالمدينة المنورة، والمدرسة الحجازية بالقاهرة، ومدرسة أعظم شاه في مكة المكرمة، والمدرسة الحفظية في عثالف بعسير، والمدرسة المرجانية في بغداد.

3 – الوقف على المعلمين:

ساعد الوقف وبشكل فعال في تقدم العلوم والمعارف المتنوعة من خلال تكفله في حالات كثيرة بصرف استحقاقات للمعلمين في المدارس والمساجد الموقوفة مما جعل هؤلاء المعلمين يحصلون على عيش كريم بالاعتماد على ما تدره الأموال الموقوفة عليهم، حيث استطاعوا أن يستقلوا ويتفرغوا لهذا العمل الشريف.

فبعض الأوقاف شملت الإنفاق على المدارس بما تتطلبه من مصروفات للعاملين من معلمين وخدم، كما خصصت بعض الأوقاف للصرف على الفقهاء الذين يؤمون المساجين ويعلمونهم ويصلحونهم ليخرج هؤلاء من السجن متقنين لعلم من العلوم، وتتفاوت المستحقات التي كانت تدفع للمعلمين حسب الأموال الموقوفة المخصصة وحسب مكانة المدرسة والمعلم.

4 – الوقف على المتعلمين:

شجع الوقف المتعلمين على الإنخراط في التعليم، والاستفادة من التسهيلات التي وفرت في المساجد والمدارس، والمكتبات من خلال تكفله بتأمين احتياجات المتعلمين من اللوازم الدراسية المختلفة

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

حيث خصصت بعض الأوقاف لتعليم الطلاب والصرف عليهم مجاناً وإسكانهم في الأقسام الداخلية، ويستوي في الاستفادة منه الصغير والكبير والفقير والغني.[6]

ولا يحرم من الوقف أحد بل يستفيد منه كل من طلب العلم، وأصبح يرحل الكثير من طلاب العلم إلى أماكن هذه الأوقاف لطلب العلم، كما حدث في القاهرة، حيث أدت التسهيلات إلى أن يفد إلى القاهرة طلاب علم وعلماء من مغرب العالم الإسلامي ومشرقه، كما أن القدس كانت محط رحال الكثير من العلماء والطلبة من مختلف أنحاء العالم الإسلامي نتيجة لوجود المسجد الأقصى والذي كان منارة للعلم وغيره من المساجد، كما أن بعض الأوقاف عُنيت بتعليم الفقراء فقط دون سواهم.

إن الوقف على التعليم لم يقتصر أثره على كونه المورد المالي لإنشاء المؤسسة التعليمية، بل تعدى الأمر إلى تأثيره على كافة جوانب العملية التعليمية بما تضمنته وثيقة الوقف، من قواعد للمؤسسة التعليمية وشروط المدرسين والدارسين بها. إن مؤسسة الأوقاف كانت توفر الكثير من الخدمات التعليمية لطلاب العلم، سواء تعلق الأمر باختيار العلماء والمدرسين الأكفاء وتحديد المناهج المتوافقة مع متطلبات عصرهم، أو ما تعلق منها بالسكنى والمنح الدراسية، وهذا كله من أجل أن يتفرغ العالم والمتعلّم للدراسة والتحصيل ولا ينشغل عما يصرفه عن ذلك من أمور العيش.

وقد تبين مما سبق، مدى إسهام الوقف في تمويل المؤسسات التعليمية في المجتمع الإسلامي، مما مكن تلك المؤسسات بقدر كبير من الاستقلالية والأمن الاقتصادي والعلمي إلى الدرجة التي لم يكلف عندها الطلاب بدفع نفقات تعليمهم، بل إنهم كانوا يتلقون إعانات نقدية وعينية تعينهم على التعليم وعلى مواجهة متطلبات المعيشة، وهذا يعني أن ازدهار التعليم في الحضارة العربية الإسلامية ارتبط ارتباطا وثيقا بتمويل الوقف الذي يعتبر بحق المورد الأساسي لتمويل التعليم في ذلك الزمان، كونه شمل جميع جوانب العملية التعليمية، على اعتبار أن الوثيقة الوقفية كانت بمثابة النظام الأساسي للمؤسسة التعليمية بما تتضمنه من تحديد للمنهج التعليمي وصفات القائمين على التدريس بالإضافة إلى مواعيد الدراسة مع النص على النظام الإداري لها. [7]

المحور الثاني: صناديق الوقف العلمي: إنشاؤها، استثمارها ونماذج عنها

لم تعرف الصناديق الوقفية هذا التنظيم وهذا الإهتمام إلا مؤخرا جدا منذ سنة 1993 بعد أن عملت بها الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، وتقوم هذا الصناديق على الوقف النقدي الذي لم يتداول ولم يشتهر ولم يلق قبولا وإقبالا إلا زمن الدولة العثمانية في القرن الخامس عشر ميلادي، حيث اشتهر بين المسلمين وأصبح الإقبال عليه متزايدا نظرا لمزاياه التي تفطنوا لها والتي منها سيولته وسهولته ويسر المشاركة فيه جمعا واستثمارا، ثم ما لبث أن انتشر في باقي البلاد العربية ابتداء من حلب والقدس.

وترجيح القول بجواز وقف النقود وتجميعها في صناديق وقفية يحقق المصلحة ويتناسب مع مقاصد الشريعة، ففيه التوسعة على الفقراء والمحتاجين سواء الواقفين أو الموقوف عليهم، فالواقف يبتغي جريان الصدقة والموقوف عليه يريد المنفعة وقضاء حوائجه. كما أن في وقف النقود إفساح لمجال الوقف وتيسير

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

على كل الناس، بحيث يصبح الوقف النقدي في متناول الفقراء ومتوسطي الدخل ولمن لا يملك نصاب الزكاة أن يتصدق بجزء منه أو قليل من ماله، ومن هذا المجموع يتراكم مال الوقف النقدي لتشترى وتموّل به العقارات وتنال به الخدمات وتنجز به المرافق والمشاريع والمؤسسات. [8]

أولا- تعريف صندوق الوقف العلمي:

الصندوق الوقفي هو وعاء تُجمع فيه أموال موقوفة (تُحفظ أصولها وتُنفق أرباحها) تستخدم لشراء عقارات وممتلكات وأسهم وأصول متنوعة تدار على صفة محفظةٍ استثماريةٍ لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مقدار المخاطر المقبول. والصندوق يبقى ذا صفة مالية إذ أن شراء العقارات والاسهم والاصول المختلفة وتمويل العمليات التجارية لا يغير من طبيعة هذا الصندوق لان كل ذلك انما هو إستثمار لتحقيق العائد للصندوق، فليست العقارات ذاتها هي الوقف ولا الاسهم. ومن ثم فإن محتويات هذا الصندوق ليست ثابتة بل تتغير بحسب سياسة إدارة الصندوق. ويعبّر عن الصندوق دائما بالقيمة الكلية لمحتوياته التي تمثل مبلغا نقديا وهذا المبلغ هو الوقف وهو بمثابة العين التي تم تحبيسها. وتوجه عوائد الصندوق إلى أغراض الوقف المحددة عند إنشائه والتي تخدم البحث العلمي وأطرافه ونشاطاته تحت إشراف ناظر الوقف. [9]

إذا يمثل صندوق الوقف العلمي وسيلة لتجميع الهبات الوقفية النقدية من الأعوان المتبرعين بغرض استخدامها في البحث العلمي ومجالاته، كتدعيم مخابر البحث وتقديم منح للطلبة المتفوقين وتمويل الأنشطة والتظاهرات العلمية أو غير ذلك مما يندرج ضمن "المصلحة البحثية العلمية للجامعة".

ثانيا- إستثمار موارد صناديق الوقف العلمي:

يقصد بإستثمار موارد الوقف وما تجمع في صندوق الوقف العلمي توظيف مجمل تلك الأموال في نشاطٍ اقتصاديٍ مشروعٍ ومنتجٍ بقصد تنمية تلك الأموال للحصول على عوائد مجزية وأرباح تساعد في تحقيق رسالة الوقف، ومقاصده العلمية البحثية السامية.[10]

وقد بين محمد الزحيلي أن المقصود من إستثمار الوقف -عامة- هو تحقيق أكبر عائد للوقف، أو تأمين أعلى ربح أو ريع من الأصل، وذلك بالبحث عن أفضل الطرق المشروعة التي تؤمن ذلك، ليتم صرفه على جهات الخير الموقوف عليها، ولحفظ قسم منها لعمارة الأصل أو إصلاحه أو ترميمه، لضمان بقائه واستمراره للعطاء.[11]

إن الوقف في حقيقته إستثمار، يراد به إضافة أرباح إلى رأس المال لتكون المصاريف من الربح فقط، فيبقى رأس المال محفوظا، بل مضافا إليه الربح الباقي ليؤدي إلى كفاية من أوقف عليه، وكذلك الوقف حيث هو خاص بالأموال التي يمكن الانتفاع بها مع بقاء أصلها، ولذلك فالأشياء التي لا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها كالطعام لا يجوز وقفها. وحيث أن صاحبه يريد أن يقف ماله في سبيل أن يحصد نتاجه يوم القيامة، فمع الحفاظ على الأصل يكون الانتفاع والاستهلاك للناتج والثمرة والربح والريع، فالأعيان الموقوفة إما أن تنتج منها الثمار كما هو الحال في وقف الأشجار والبساتين المثمرة، أو تنتج

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

منها منفعة وأجرة، كما هو الحال بالنسبة للأعيان المستأجرة كالعقارات، أو ينتج منها ربح وريع كما هو الحال بالنسبة لوقف النقود.[12]

ولقد نصت القوانين واللوائح المنظمة للصناديق الوقفية المتخصصة في البحث العلمي على وجود تنظيمات تتكفل بهذا النشاط المهم الذي هو مدار الوقف وركيزته الأساسية، فبدون الإستثمار لا يمكن المحافظة على الأصل ولا التصدق بعوائده، فمثلا جاء في القواعد الأساسية لصندوق الوقف لجامعة الملك فيصل أين ذكرت المادة الثانية عشر المبيّنة للجهاز الإداري أن تخصص هناك وحدة للإستثمار تقوم بتكوين أصول للوقف وتنميتها واستثمارها بحيث تضمن وجود موارد ثابتة يبني عليها الصندوق خطته التشغيلية السنوية، ويراعى في جميع موارد الصندوق ما يلي:

- استثمار الأوقاف والهبات والعطايا والمنح والتبرعات والصدقات والوصايا والمساعدات وفق شروط الواقفين والمتبرعين وأوجه الصرف المحددة للصندوق مع الأخذ في الاعتبار مبدأً مهنيا غاية في الأهمية هو الحيطة الاستثمارية وإدارة المخاطر المالية المتعارف عليها.
- استثمار أموال الصندوق وفق أحكام الشريعة الإسلامية، في مجالات أقل خطرا وأدرّ ربحا.

ثالثا– نماذج عربية معاصرة من صناديق الوقف الداعمة للبحث العلمي:

فيما يلي نورد بإيجاز ونعرض على سبيل تبيان انتشار التجارب العربية التي عمِلت بالصناديق الوقفية لدعم بحثها العلمي والمساهمة في خدمة وازدهار وتقدم التعليم العالي بها، وهي تجارب نسلط عليها الضوء على سبيل المثال لا الحصر، نظرا لتوافر تجارب أخرى لا يتسع المجال لذكرها وبسط نجاحاتها ونتائجها.

1– صندوق "الوقف الخيري بجامعة الفيوم بمصر للنهوض بالبحث العلمي":

أعلن الأستاذ الدكتور عبد الحميد عبد التواب صبري رئيس الجامعة عن بداية عمل "صندوق الوقف الخيري للبحث العلمي والتكنولوجي" بالجامعة وجاء ذلك خلال الإجتماع الأول لمجلس أمناء صندوق الوقف وذلك يوم الثلاثاء الموافق 27 نوفمبر 2012 بقاعة الإجتماعات بمكتب مدير الجامعة.

ولقد أكد رئيس الجامعة خلال الإجتماع أن إنشاء أول صندوق للوقف الخيري بجامعة الفيوم ضروري لإيجاد آليات غير تقليدية للصرف الدائم على البحث العلمي بالجامعة، وذلك لخلق نهضة حقيقة في مصر من خلال بحثٍ علميٍ متميز، كما سيتم دعوة رجال الأعمال المساهمين في صندوق الوقف الخيري لتوفير سبل نجاح الصندوق والوصول للأهداف المنشودة، فيما أكد علاء لطفي باعتباره ناظر الوقف أن فكرة إنشاء الصندوق تهدف إلى خلق شراكة مع المجتمع المحلي في النهوض بالبحث العلمي وتفعيل دور رجال الأعمال في تحقيق نهضة حقيقية لمجتمعاتهم كجزء من المسؤلية الإجتماعية لرجال الأعمال إسوةً بالجامعات العالمية. [13]

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

2- صندوق "الوقف الخيري لدعم البحث العلمي والتكنولوجي بجامعة المنصورة المصرية" :

أنشأ "صندوق الوقف الخيري لدعم البحث العلمي والتكنولوجي " وفقا لقرار مجلس الجامعة رقم 455 بتاريخ 02/26/ 2012، ويكون له الإستقلال المالي التام عن ميزانية الجامعة فضلا عن استقلاله الفني، [14] وحسب المادة الثانية (02) منه فإن الصندوق يهدف إلى:

1. معاونة الجامعة في القيام برسالتها في مجال البحث العلمي والعمل على دعم المشاريع البحثية ذات النفع العام.
2. تنمية الإبتكارات الوطنية وتبني الطلاب المتميزين والباحثين ورعايتهم.
3. تبني المشروعات البحثية الهامة في مجال الطب والأدوية وعلاج أمراض الكبد والأورام، بالإضافة إلى المشروعات البحثية الهامة في المجالات الصناعية والزراعية والبحوث المختلفة في المجال الإقتصادي.
4. التوظيف الفعال للطاقات العلمية والتكنولوجية وتوجيهها نحو امتلاك المعرفة وخدمة القضايا التنموية.
5. الحد من هجرة العقول العلمية والإستفادة من العقول المهاجرة في تنمية الإقتصاد القومي، ونشر المعرفة العلمية في المجتمع.
6. دعم البحث العلمي التكنولوجي لإحداث نهضة في البحث العلمي المتطور التي تعود على المجتمع المحلي والإسلامي بالنفع العام.
7. دعم البحث العلمي التطبيقي كمجال الدواء، الصحة العامة، علاج أمراض السرطان، مجال الزراعة، الثروة الحيوانية، الطاقة،... الخ.
8. تشجيع العمل الخيري الوقفي التطوعي الذي يحفز همم أفراد المجتمع بصفة عامة وذوي الطَّول خاصة، على تفهم رسالة الوقف والإسهام في زيادة أصوله.
9. التنسيق والتعاون مع المؤسسات التعليمية بالدوّل العربية بشأن انتهاج هذا النوع من الوقف، لتطويع العلم والتعاون والتكنولوجيا لخدمة الأمة العربية، وتفجير طاقات القدرة البشرية العربية التي تؤدي إلى ابتكارات واختراعات وأبحاث علمية تكنولوجية.

أما عن النظام المالي للصندوق: فقد جاء في الباب الرابع من القرار لا سيما المادة الرابعة عشر (14) منه أن موارد الصندوق تتكوّن من:

- ريع الوقف وغلاته.
- عائد الودائع النقدية وخلافه.
- الهبات والوصايا والتبرعات التي يقبلها مجلس الجامعة.
- أي حصيلة أخرى لنشاطه وإدارته واستثماره لأموال الأوقاف.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

- أية موارد خارجية يقبلها مجلس الأمناء وبموافقة مجلس الجامعة، والتي لا تتعارض مع أهداف الصندوق.
- ما يتقرر من عائد على الحساب الجاري المفتوح للصندوق بالبنك المركزي المصري.
- التعويضات والغرامات وما في حكمها، التي تقرر لصالح الصندوق.

وتودع كافة موارد الصندوق في حساب خاص بالبنك المركزي المصري باسم " صندوق الوقف الخيري لدعم البحث العلمي والتكنولوجي بجامعة المنصورة"، كما يقبل الحساب الموارد من النقد الأجنبي لذات الغرض.

أما عن مصروفات الصندوق السنوية، فقد بينتها المادة 18 فيما يلي:

- مصروفات عمارة الأوقاف وصيانتها.
- المصروفات ومستلزمات الإدارة.
- المخصصات المالية لمشاريع الأبحاث العلمية.
- أجور العاملين بالصندوق ومكافآتهم وحوافزهم وفقا لما يقرره مجلس الأمناء.

وللصندوق موازنة خاصة ذات كفتين، حيث تبدأ السنة المالية له مع بداية السنة الملية للدولة وتنتهي بانتهائها، ويعد المركز المالي الفصلي كل ثلاثة أشهر، كما يعد المركز المالي والحساب الختامي في نهاية السنة المالية موقعا عليه من قبل مراقب الحسابات ويعرض على مجلس الأمناء لمناقشته.

3- الوقف العلمي بجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية:

جاء في كلمة للدكتور عصام بن حسن كوثر بصفته المدير التنفيذي للوقف العلمي مستشار مدير الجامعة للبحث العلمي، أن الوقف العلمي الذي أنشأته جامعة الملك عبد العزيز في رمضان 1425هـ كأول جامعة في الشرق الأوسط تتبنى موضوع الأوقاف العلمية، وذلك حتى يصبح الوقف رافدًا من روافد دعم الأبحاث العلمية التطبيقية التي تحتاج إليها بلادنا الغالية في سبيل اللحاق بالأمم المتقدمة. [15]

وعرف الوقف العلمي على لسان موقع الجامعة بأنه: "منظمة وقفية عصرية تقوم باستقبال التبرعات أو الأوقاف النقدية والعينية واستثمارها والإنفاق من عوائدها على خدمة المجتمع من خلال أنشطة وبرامج مبتكرة تهدف إلى تنمية المجتمع في مختلف المجالات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية وفق أولويات واحتياجات المجتمع والأمة".

ولقد وُجد الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز، لدعم البحث العلمي في الجامعة بما يتوافق مع رسالة الجامعة وخدماتها المقدمة من قبلها، وذلك بالحرص على تنفيذ المهام وتحقيق الأهداف التالية:

- دعم المشاريع البحثية والدراسات العلمية.
- ابتكار برامج ومشاريع متميزة لخدمة المجتمع.
- دعم مشاريع الموهوبين والمبتكرين وأبحاثهم.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

- إقامة اللقاءات العلمية والدورات التدريبية.
- تقديم برامج تطويرية لطلاب المدارس.
- تنظيم برامج تنموية خاصة ببعض فئات المجتمع مثل: ذوي الاحتياجات الخاصة، المرضى، الأيتام...الخ

أما عن نتائج وإنجازات دعم البحث العلمي فقد كانت عدد الأبحاث المدعومة منذ 1430 ـ 1435هـ، 27 بحثا، بتكلفة إجمالية قدرها (4.000.000) أربعة ملايين ريال تقريبا.

كما قام الوقف العلمي لجامعة الملك عبد العزيز بالعديد من المبادرات في التدريب والثقافة والتعليم، نلخصها ونتائجها فيما يأتي:

1- دورات علمية ولقاءات ثقافية متعددة.
2- تدريب كافة منتسبات الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام: حيث بلغ عدد المستفيدين من هذه الدورات (196) متدربة.
3- تدريب موظفي الرئاسة العامة لشؤون المسجد النبوي: وبلغ عدد المستفيدين من هذه الدورات (265) متدرب ومتدربة.
4- دورات تدريبية تطويرية للطالبات: بلغ عدد المستفيدين من هذه الدورات (1733) طالبة من خلال أكثر من 20 دورة.
5- برنامج ريالي: هو برنامج رائد يهدف إلى توعية المجتمع وخاصة فئة الشباب من الناحية المالية وإدارة الميزانية الشخصية بهدف تحقيق الكفاية الذاتية والعيش الكريم وتفادي مشاكل التمويل والإعسار وما ينتج عنها من مشاكل مرتبطة بالقروض وغيرها بالتعاون مع شركة سدكو القابضة، تم تدريب أكثر من 2089 طالب وطالبة خلال عام 1435هـ.

المحور الثالث: "صندوق وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن" وسبل الإفادة منه في الجامعات الجزائرية

أولا- نشأة الصندوق وسياسة إدارة وتنمية موارده:

1- التعريف بصندوق الجامعة وأهدافه:

أُنشئ صندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، والمعروف بـ (وقف الجامعة) في عام 1427 هـ/ 2006 م، بهدف تعزيز قدرة الجامعة على زيادة مواردها المالية من خلال استثمار الأوقاف، مما سيسهم في دعم الأنشطة العلمية والبحثية، ويضمُّ الصندوق أموالاً موقوفة يتم استثمارها واستخدام ريعها في مجالات الصرف على البحوث والبرامج التعليمية مع الحفاظ

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

على تلك الأصول، التي تكون إما مقيدة أين يحدد الواقف أوجه الصرف منها، أو غير مقيدة بحيث تحدد مجالات الصرف منها من قبل مجلس إدارة الصندوق. [16]

وتتركز مجالات صرف موارد الصندوق في تمويل البحوث العلمية الأساسية والتطبيقية، واستقطاب أساتذة مؤهلين لشغل كراسي الأستاذية، وتمويل برامج تعليمية، وتوفير احتياجات مكتبة الجامعة من الدوريات والمجلات العلمية، وتقوم رسالة الصندوق على دعم رسالة الجامعة التعليمية والبحثية عن طريق جمع الأموال الوقفية واستثمارها بما يتفق وقواعد الشريعة الإسلامية، والصرف على برامج الجامعة بما يحقق طموحات الواقفين والمتبرعين، ومن ثم فإنَّ رؤية الصندوق هي توفير مصدر مالي دائم يؤمن للجامعة قدرتها التنافسية، ويحافظ على تميز برامجها التعليمية والبحثية. [17]

2- موارد الصندوق وسياسته المالية:

يتكون دخل الصندوق من المصادر الآتية: [18]

- المنح النقدية والعينية التي يقدمها خريجو الجامعة ومنسوبوها.
- الدعم المالي الذي تقدمه الجامعة من مواردها الذاتية.
- التبرعات التي تقدمها الشركات والهيئات الأهلية ورجال الأعمال.
- الدخل الذي يحققه من مزاولته لأنشطة استثمارية.
- عائد المشروعات الاستثمارية التي يقيمها الصندوق.
- عائدات البحوث التي تجريها الجامعة.

نظراً لأهمية تنوع الموارد المالية وزيادة تكاليف الخدمات التعليمية وزيادة الاحتياجات المالية للبرامج البحثية والعلمية فإنَّ الصندوق يهدف في سياسته الخاصة بالموارد المالية إلى:

1- جمع التبرعات والمنح والمساعدات بما فيها الأموال الوقفية من الأفراد والهيئات بما لا يتعارض مع الأهداف العلمية للجامعة.

2- استثمار موارد الصندوق طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

3- توجيه عائدات الصندوق لدعم التعليم والبحوث مع مراعاة شروط الواقفين.

- ولذا فمن أهداف السياسة الاستثمارية للصندوق ما يأتي:

1- تنمية حجم المحفظة الاستثمارية للصندوق لتصل إلى مليار ونصف المليار ريال سعودي بنهاية عام2016 م.

2- البدء في بناء مركز الأعمال بتكلفة تقديرية تصل إلى مليار ونصف المليار ريال سعودي.

3- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الوقف واستخدامه لدعم برامج وأنشطة الجامعة.

3- إدارة الاستثمار وتنمية موارد الصندوق:

يُدار الإستثمار في صندوق وقف جامعة الملك فهد على أساس زيادة أصوله عن طريق استثمار أمواله باحترافية، وبما يتفق والقواعد والقيم الشرعية، وتم تشكيل لجنتين فرعيتين، هما:

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

- **لجنة الإستثمار:** وهي لجنة مفوضة من مجلس إدارة الصندوق باستثمار أموال الصندوق بالشكل الأمثل، وبما يتوافق وحاجة الصندوق، وتقوم بوضع الإستراتيجية الخاصة بالاستثمار من حيث تحديد المستوى المستهدف للعائد ودرجة المخاطر، وتحديد سياسات الإستثمار ومعاييره وعوائده المتوقعة.
- **لجنة تنمية الموارد:** تهتم هذه اللجنة بتنمية موارد دخل الصندوق من المصادر المحددة، وتقوم بتعبئتها، وتقديم السياسات الكفيلة بالحفاظ عليها وزيادتها.

ثانيا- موارد وأصول الصندوق واستخدامتها الإستثمارية:

هناك نوعان من المحافظ الاستثمارية لدى صندوق وقف الجامعة هما: المحفظة العقارية والمحفظة النقدية، حيث تخصص المحفظة النقدية للاستثمار في الأسهم والصكوك، وتتشكل حسب الفرص المتاحة، ويبلغ حجم المحفظة النقدية لوقف الجامعة نحو مليار ريال، بينما يصل حجم محفظة الوقف العقارية إلى 800 مليون ريال، وأطلق مشروع "مركز الأعمال " وقدّرت محفظته العقارية بنحو3 مليارات، ويعود ريعها لصالح الصندوق، وتتمثل موجوداتها في أرض مساحتها 326 ألف متر مربع، وهي جزء من أملاك الجامعة.[19]

وبلغت أصول محفظة الصندوق النقدية نحو المليار ريال سعودي، ووصلت استثماراته العقارية نحو 800 مليون ريال، وقد إرتفع حجم أصول محفظة الصندوق بنسبة 45% خلال الفترة (2007-2014) م، واستطاع تحقيق عوائد سنوية بمعدل متوسط 10% مقارنة بالعائد المستهدف 8.5%، أما نسبة الصرف على البرامج فتتراوح بين 3 - 6% سنوياً من معدل القيمة السوقية للصندوق على مدى ثلاث سنوات، ويتكون الثلثان من النقد والأوراق المالية، والثلث الباقي من العقارات، ويسعى الصندوق حالياً إلى أن يصل حجم أمواله إلى 3.5 مليار ريال خلال الأعوام الثلاثة المقبلة.

الشكل رقم (01): أصول المحفظة الاستثمارية لصندوق وقف جامعة الملك فهد 2007-2014

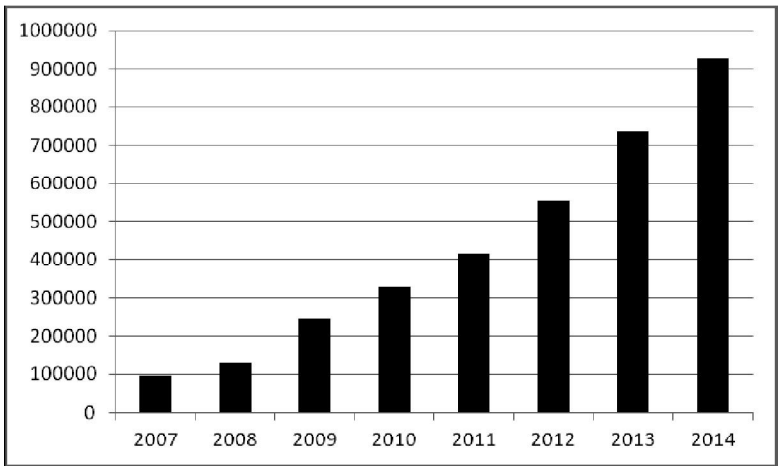

المصدر: محمد شريف بشير الشريف: **استثمار الوقف العلمي بالجامعات السعودية صندوق وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن نموذجاً**، مرجع سابق، ص84.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

يتّضح من خلال الشكل البياني نموا واضحا لموارد الصندوق الوقفي للجامعة منذ سنة 2007 إلى غاية أخر سنة (2014)، وهذا ما يدل على فعالية إجراءات الترغيب في التبرع لتجميع موارد مالية للصندوق وتعبئته من خلال مختلف الآليات التي تسمح باستقطاب موارد ومداخيل كالمنح والتبرعات والمساعدات وعوائد الأبحاث والمشاريع الإستثمارية، والتي تساهم فيها كل من الدولة والجمعيات الخيرية ورجال الأعمال والطلبة والباحثين والأساتذة، ولقد بلغ متوسط العائد السنوي حسب التقارير السنوية لصندوق وقف جامعة الملك فهد خلال هذه السنوات ما بين 13-16%، وهي نسبة تعكس مدى نجاح الخطط والمشاريع الإستثمارية المخصصة لتنمية موارد الصندوق الوقفي، حتى تحافظ على الأصل وتعمل على التبرع بأرباحه على الجوانب العلمية المخصصة لذلك وفق شروط الواقفين بما يخدم أهداف وأغراض الصندوق ويحقق رؤيته التي أُنشئ لأجلها.

وكانت أهم مصروفات الصندوق في الفترة السابقة موضحة كما يلي: [20]

- استقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين لكلية الإدارة الصناعية بتكلفة 3 مليون ريال من خلال دعم الكراسي العلمية.
- دعم مشروع صناعة سيارة تعمل بالطاقة الشمسية في عام 2011 م بتكلفة 500 ألف ريال.
- دعم برنامج ابتكارات الطلاب في يوليو 2013 م بمبلغ 300 ألف ريال، وهذا ما مكّن من تحويل الابتكارات الجديدة إلى أعمال تجارية.
- دعم طلاب الدراسيات العليا ماجستير ودكتوراه والتكفل بمصروفاتهم الدراسية، على طول السنوات الجامعية.

ثالثا- مقترح إنشاء صناديق وقفية في الجامعات الجزائرية

1- التمويل وميزانية التعليم العالي في الجزائر:

تنتشر على مستوى التراب الوطني الجامعات والمعاهد والمراكز الجامعية، والتي لا تقوم في تمويلها إلا على إيرادات مصدرها الحكومة وميزانيتها العامة، والمتتبع لتطور الإعتمادات المالية المخصصة من الحكومة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي يلاحظ أن هناك تزايدا في حجم تلك الإعتمادات، حيث تشكل من مجمل الميزانية ما مقداره (5-6)% من المجموع العام. والجدول التالي يوضح أكثر:

الجدول رقم (01): تطور إعتمادات ميزانية التسيير لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي

السنوات	الغلاف المالي (دج)
2011	212.830.565.000
2012	277.173.918.000
2013	264.582.513.000
2014	270.742.002.000
2015	300.333.642.000

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

2016	312.145.998.000
2017	310.791.629.000

المصدر: وزارة المالية، قوانين المالية تاريخ الاطلاع: 2017/03/01.

وبالرجوع إلى الوثائق الصادرة عن مديرية الميزانية والوسائل ومراقبة التسيير وخصوصا مدونة ميزانية التسيير والتي تستمد قوتها القانونية وتنظيمها المحاسبي من المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23 أوت 2003 والمحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها [21]، حيث جاء في نص المادة 81 منه في الباب الثالث على أن ميزانية الجامعة تحتوي على باب للإيرادات وآخر للنفقات، ثم وضحت ذات المادة أن باب الإيرادات يمكن أن يكون مصدرها بعد إعانات الدولة ومساهمات الاشخاص الطبيعيين والمعنويين والإعانات التي تقدمها المنظمات الدولية، من القروض والهبات والوصايا. وهذه إشارة مساعدة جدا لإنشاء الصناديق الوقفية في الجامعات الجزائر القائمة على الهبات والتبرعات والوصايا.

ونظرا للتزايد المستمر للأعباء بسبب تزايد الطلبة والذي ينجر عنه تزايد في عدد الاساتذة (المكوّنين) وضرورة التوسع في إنشاء الجامعات ومراكز التعليم العالي وضرورة توفير مختلف الحاجيات والتي تساهم في السير الحسن وتقديم أفضل تعليم وتأطير لخريجي الجامعات، إضافة إلى الأزمة المالية التي مسّت مختلف الدول، فقد تبنت العديد من الجامعات العربية صناديق تقوم على وقف موارد نقدية لإستخدام ريعها في دعم التعليم العالي والبحث العلمي، وكان من أهم البلدان التي اهتمت بذلك واعتنت به أيّما عناية السعودية، ولقد رأينا مثالا عن تلك الصناديق من خلال صندوق وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الذي حقق نجاحا وفق عدم مستويات:

- فقد نجح في إنشاء الصندوق والتقنين له.
- ثم نجح في تنويع محفظة أصوله وموارده.
- ثم نجح في استثمار تلك الموارد وإختيار المجالات والمشاريع الأفضل والأنسب التي يتحقق معها الضوابط الفقهية، والشروط الإقتصادية خاصة الأمان وتجنب المخاطر، وكذا شروط الواقفين.
- ثم نجح أيضا في تحقيق عوائد ترقى إلى مستويات تسيير المحافظ الإستثمارية المعاصرة حيث بلغ متوسط العائد السنوي حسب التقارير السنوية حوالي 16.13%.
- ثم نجح أيضا في المحافظة على الأصل الموقوف وتوزيع ريعه وأرباحه على المجالات والمشاريع والطلبة والساتذة والإبتكارات العلمية في الجامعة.

2- الخطوات العملية لمحاكات المقترح في الجامعات الجزائرية: ومما ينبغي التأكيد عليه لتطبيق هذا المقترح في جامعاتنا الجزائرية والافادة من نجاحات الجامعات العربية السبّاقة في هذا الأمر نقاط مهمة، لا يمكن إغفالها أو إهمالها إن أريد لهذا الامر أن ينجح في الجزائر، نذكرها فيما يلي:

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

- أولا: تعديل المنظومة القانونية والترسانة التشريعية الداعمة للصناديق الوقفية في الجامعات الجزائرية.
- ثانيا: تكوين لجنة وزارية عليا تشرف على تأسيس ومتابعة الصناديق الوقفية في جامعات ومعاهد ومراكز البحث العلمي والتعليم العالي في الجامعات.
- ثالثا: على مستوى الجامعات ومراكز البحث تأسس لجان لصناديق الوقف تحت مسمى "صندوق الوقف الجامعي لدعم البحث العلمي"
- رابعا: العمل على نشر الثقافة الوقفية ودورها في مجال البحث العلمي والتعليم العالي، داخل الجامعات وخارجها وباستغلال مختلف الإمكانيات الإعلامية ووسائل التواصل السمعية والبصرية.
- خامسا: الشروع في تمويل وتعبئة الصناديق الوقفية والحرص على الإستثمار الأمثل الذي يضمن أكبر العوائد ويتجنب أدنى المخاطر.

خاتمة:

ولهذا فوفق هذه التجربة الناجحة والواضحة، لا يسعنا إن رمنا أن نستفيد من مورد نقدي قوي ومستمر ودائم إلا تتبع منهجها ومحاكات خطواتها وتقليد مراحلها وفق بيئتنا في الجزائر طبعا، بما يضمن الإستفادة من هذا الكنز الذي لا ينضب خيره ولا يكل عطاؤه ولا يعجز نفعه، لنستفيد منه في جامعاتنا الجزائرية خاصة مع الأزمة المالية التي تمر بها بلادنا، بعد تدنى أسعار البترول وتراجع إيرادات الذهب الأسود، مما بات يشكل عجزا تمويليا في ميزانية الدولة. ولهذا فقد أصبح من الضروري جدا وعلى عجل أن نفكر في موارد أخرى ندعم بها قطاع التعليم العالي ونعين بها البحث العلمي حتى لا يتوقف إنتاجه ولا يجد شحا في الموارد لإستكمال المسيرة العلمية خصوصا على الشُعب العلمية التي تحتاج لمعدات وأدوات وعلاقات من وإلى خارج الوطن.

ولعل من أهم ما ينبغي التأكيد عليه هو وجوب إطلاع الجهات المعنية بهذه المقترحات وأمثالها، مما يفيد ويزيد في تطبيق وعمل وإنجاز وتبني ما يساهم في دعم ميزانية الدولة وإعانتها ولو نسبيا في تحمل بعض الأعباء البحثية العلمية، ثم بعد ذلك فإننا نقترح ما يلي:

- نشر الثقافة الوقفية الصحيحة في الجامعات والمدارس وعبر مختلف وسائل الإعلام الحديثة، لتغيير المفاهيم حول الأوقاف بتبيان سِعتها وشموليتها وعدم تقيّدها في المساجد والأراضي والمساكن والأبار.
- الترغيب في الوقف النقدي خصوصا الوقف الجماعي الذي يقوم على جمع مبالغ نقدية على وجه التبرع في حسابات أو صناديق وقفية ذات أغراض واضحة محددة، ولن يبخل الجزائريون أغنيائهم وفقرائهم ومحدودي الدخل والمغتربون على الوقف والتبرع لمبالغ نقدية مهما صغر شأنها، لخدمة العلم عامة والجامعات خاصة، ونفع المجتمع وترقية البحث العلمي الجزائري الجاد وباستمرار.

Edited with the trial version of Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit: www.foxitsoftware.com/shopping

- سن قوانين جديدة ووضع تشريعات داعمة تسمح بإنشاء صناديق وقفية في الجامعات ومراكز البحث والمعاهد والمدارس ومختلف الجهات التي تقدم خدمات تعليمية عامة، فالعائق القانوني هو أول ما ينبغي إزالته وتذليله ليتم بعده العمل في إطار قانوني لجمع التبرعات والحث على التبرع والجمع لهذه الصناديق من قبل رجال الأعمال والموسورين من المحسنين والأفراد وحتى المؤسسات الاقتصادية.
- التواصل مع الجامعات التي تبنت الصناديق الوقفية لدعم البحث العلمي، وطلب مشورتها لإنشاء مثلما أنشأت من صناديق في الجامعات الجزائرية، بعد الاستفادة من تجاربها ومراحل إنشائها ومعرفة مكامن الصعوبات لتلافيها وتجاوز عقبات التطبيق، والإفادة مما نجحت ووصلت إليه بمعرفة نتائج مجهوداتها من خلال عملية الجمع والتعبئة والحفاظ على الأصول وإستثمارها ثم الإنفاق والصرف من الأرباح على البحث العلمي ونشاطاته وعلى الباحثين والطلبة المتميزين.

الاحالات والهوامش:

[1] رفيق يونس المصري: **الأوقاف فقها واقتصادا**، ط1، دار المكتبي، 1999، دمشق، ص9.

[2] منذر قحف: **الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته**، دار الفكر، دمشق، ط2، 2006، ص 17.

[3] محمد شريف بشير الشريف: **استثمار الوقف العلمي بالجامعات السعودية صندوق وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن نموذجاً**، مجلة بيت المشورة، العدد 4، أفريل 2016، قطر، ص78. (بتصرف)

[4] للتوسع أكثر إرجع إلى: عبد الله المعيلي: **دور الوقف في العملية التعليمية**، ندوة مكانة الوقف وأثره في الدعوة والتنمية، ص ص:715-723. ياسين بن ناصر الخطيب: **أثر الوقف في نشر التعليم والثقافة**، بحث مقدّم لمؤتمر الاوقاف الأول بالمملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، 1422 هـ، ص ص: 302-314.

[5] خالد بن هدوب بن فوزان المهيدب: **أثر الوقف على الدعوة إلى الله تعالى**، طبعة خاصة بمناسبة ندوة الوقف والقضاء، 10-12 صفر 1426 هـ، الرياض، ص67.

[6] خالد بن هدوب بن فوزان المهيدب: **أثر الوقف على الدعوة إلى الله تعالى**، مرجع سابق، ص137.

[7] أحمد عوف عبد الرحمن: **الأوقاف والحضارة الطبية الإسلامية**، سلسلة قضايا إسلامية، عدد 136، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 2006م، ص99.

[8] محمد عبد الحليم عمر وكمال منصوري: **الوقف المؤقت للمنافع والنقود لتلبية إحتياجات الفقراء وتمويل مشروعاتهم الصغيرة**، بحث منشور على موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ص ص: 16-17

[9] عبد الرحمن الضحيان: **الأوقاف ودورها في تشييد بنية الحضارة الإسلامية**، متاح في: *www.al-islam.com/arb/Nadwa/book5/doc*

[10] منظمة المؤتمر الإسلامي، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، الجزء 13، ص 379، شوهد يوم: 2015/04/27، انظر الموقع: http://shamela.ws (بتصرّف)

[11] محمد الزحيلي: **الإستثمار المعاصر للوقف**، بحث مقدم لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة، بدون سنة نشر، ص 8.

[12] وليد هويمل عوجان: **وقف النقود وصيغ الإستثمار فيه**، بحث منشور في موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية أنظر الرابط: www.kantakji.com، شوهد يوم: 2015/04/27، ص8.

[13] موقع جامعة الفيوم: http://www.fayoum.edu.eg/newsdetail.aspx?news_id=3145، شوهد يوم: 2017/01/05.

[14] المادة الأولى من القرار رقم 455 الصادر في 2012/02/26، ص6.

[15] يمكن الرجوع إلى موقع الجامعة: http://waqf.kau.edu.sa، شوهد يوم: 2017/02/10.

Edited with the trial version of
Foxit Advanced PDF Editor
To remove this notice, visit:
www.foxitsoftware.com/shopping

[16] جامعة الملك فهد للبترول والمعادن: **اللائحة المنظمة لصندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية (وقف الجامعة)**، الظهران، السعودية، 2007، ص5.

[17] جامعة الملك فهد للبترول والمعادن: **النشرة التعريفية لصندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية (وقف الجامعة)**، الظهران، السعودية، 2007، ص:2-3.

[18] جامعة الملك فهد للبترول والمعادن: **اللائحة المنظمة لصندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية**، نفس المرجع، ص11.

[19] جامعة الملك فهد للبترول والمعادن: **النشرة التعريفية لصندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية**، مرجع سابق، ص7.

[20] محمد شريف بشير الشريف: **استثمار الوقف العلمي بالجامعات السعودية صندوق وقف جامعة الملك فهد للبترول والمعادن نموذجاً**، مرجع سابق، ص:84-85.

[21] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 51 السنة الاربعون، الصادر يوم الاحد 24 جمادى الثانية 1423هـ، الموافق لـ 23 غشت 2003م.